

اخبار

برنامج الاحتجاج على إجراءات «الاونروا»

أعلنت لجنة «متابعة ملف الأونروا»، بدء تنفيذ برنامج التحركات الاحتجاجية على قرارات وإجراءات وكالة الأونروا المتعلقة بتقليص الخدمات والمساعدات، وخاصة في مجال الاستشفاء والطبابة، اليوم. وبحسب البرنامج ستجري الاحتجاجات على الشكل التالي:

- الإثنين والثلاثاء 8 و9 شباط: إغلاق مكاتب المديرين في وكالة الأونروا في كافة المخيمات دون استثناء.

- الثلاثاء 8 شباط: مؤتمر صحافي في الجنوب اللبناني.

- الأربعاء 10 شباط: إغلاق كلي للمكتب الرئيسي لوكالة الأونروا في لبنان- بيروت- بئر حسن ليوم واحد فقط.

- الأربعاء والخميس والجمعة 10 و11 و12 شباط: إغلاق كامل لكافة مكاتب مديري المناطق في وكالة الأونروا، وكذلك إغلاق مواقف السيارات والآليات لوكالة الأونروا في كافة المناطق، باستثناء سيارات الأطباء- بأصوات المعهد التقني سبلين- لليات قسم الصحة- النظافة.

- الجمعة 12 شباط: اعتصامات احتجاجية جماهيرية على مداخل كافة المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، بعد صلاة الجمعة مباشرة.

- استثناء المدارس والعيادات واقسام الصحة- النظافة ومراكز الشؤون الاجتماعية من برنامج الاحتجاج.

- عدم التعرض للمراكز والمنشآت، والحرص على عدم الإساءة لأبنائنا الموظفين والعاملين في وكالة الأونروا.

نقابة «أوجيرو» تدعو للتوقف عن العمل

دعا المجلس التنفيذي لنقابة «أوجيرو»، إلى التوقف عن العمل في كل المراكز اليوم من العاشرة صباحاً حتى الثانية عشرة، تزامناً مع انعقاد مؤتمر صحافي في مقر النقابة لإعلان الخطوات التصعيدية التي ستتخذ "في حال عدم اقرار سلفة الرواتب في مجلس الوزراء". ودعا المجلس العاملين إلى «الاستعداد للمشاركة في التحركات، التي ستدعو إليها النقابة، اعتباراً من الأربعاء، بالتزامن مع انعقاد اجتماع مجلس الوزراء».

رابطة التعليم الثانوي تطالب بـ«السلسلة»

طالبت رابطة اساتذة التعليم الثانوي الرسمي، اللجان النيابية المشتركة بتعديل مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب «بما يضمن حقوق أساتذة التعليم الثانوي بالحصول على 121% اسوة بالقضاة واساتذة الجامعة»، وذلك كي يُقر هذا المشروع في أول جلسة تشريعية. وتمنت الرابطة على وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب «إعداد مشروع قانون يعيد لأستاذ التعليم الثانوي موقعه وحقوقه التي ضربت من خلال القوانين المسرية، بحيث يحفظ الفارق بين الفئات الوظيفية»، محذرة من «التمادي في الماطلة والتسويق بعدم إقرار الحقوق، وهي مضطرة لاتخاذ أقصى المواقف السلبية وعلى كل المستويات، في الوقت الذي تراه مناسباً». ورفضت الرابطة رفضاً قاطعاً «أي زيادة على صفيحة البنزين مهما كانت ولاي سبب كان، لأنها تطاول الفئات الأكثر فقراً»، محذرة من «تداعيات هذه الخطوة»، مطالبة المسؤولين بـ «إغلاق مزارب الهدر والفساد لتأمين التغطية المالية المطلوبة».

وطالبت الرابطة المسؤولين بـ «حل جذري لمشكلة النفائات، بالاعتماد على آراء أصحاب الخبرة في هذا المجال بعيداً عن المحاصصة وهدر المال العام، والعمل على تثبيت متطوعي الدفاع المدني في الجلسة المقبلة لمجلس الوزراء، وذلك حرصاً عليهم وعلى مصلحة المواطن».

تقرير

«عصابة مسلحة» تحبط «الانقلاب» على رئيس البناية

هديك ضروري

حمدان في المستشفى، وقد خضع لعملية جراحية في رجله، أول من أمس، فضلاً عن رضوض طاولت رأسه ووجهه بسبب تعرضه لكدمات من مسدس أعضاء المجموعة. وبحسب تقرير الطبيب الشرعي، يجب على حمدان التوقف عن العمل لمدة شهرين، أما عازوري فعليه التوقف عن العمل لمدة عشرة أيام.

من جهتها، تحفظت الحاج عن إعطاء تفاصيل عن الحادثة قبل انعقاد المؤتمر الصحافي لنقابة

المحاميين، لكنّها أشارت الى حجم «الزعرنة» و«البلطجة» التي تعرّضوا لها من «تدفيش وضرب وشتائم وإهانات».

يُشبهه المحامون ما تعرّضوا له بـ «الكمين»، ولمّحن إلى «تواطؤ رجال شركة الحراسة مع الدامرجي الذين سمحوا بمحاصرتنا في القاعة».

ويُكمل المحامون روايتهم: «في ما بعد تمكّن عازوري من أن يستل هاتفاً ويتصل بفرع المعلومات، ما دفعهم إلى الهرب». حالياً يجري احتجاز الدامرجي في مفرزة بيروت القضائية بناءً على إشارة من النائب العام الاستئنافي في بيروت زياد أبو حيدر، الذي طلب

الاحتجاز لتهمة «التواطؤ مع الدامرجي».

في حديثه لـ «الأخبار»، يقول حمدان إن المحامين كانوا يشاركون في اجتماع مالكي الشقق لإقضاء رئيس اللجنة عن منصبه، ذلك أن «غالبية المالكين لا تريده مندوباً عنهم لشبهات مالية». ويُضيف: «تفاجأنا بعدد من الشبان ذوي العضلات المفتولة، يحملون أسلحة وينتظرونا في قاعة استقبال البناية، حيث أنهالوا علينا بالضرب». تُؤكد دحبول في اتصال مع «الأخبار» كلام حمدان، وتقول: «ما تعرّض له حمدان كان ضرباً مبرحاً، مُشيرة إلى أن المحامين كانوا قد اتخذوا كافة الإجراءات القانونية لعقد الاجتماع لمناقشة بنوده، من ضمنها رئاسة اللجنة التي يتولاها الدامرجي منذ 12 سنة «خلاقاً للقانون». حالياً، يقبع

يتمتع محامو بيروت وطرابلس، اليوم، عن حضور الجلسات لدى جميع المحاكم والمجالس، احتجاجاً على تعرّض أربعة محامين للضرب مساء الجمعة الفائت. ومن المتوقع أن يعقد نقيب المحامين في بيروت، انطونييو الهاشم، اليوم، مؤتمراً صحافياً لشرح ملابسات الحادثة. مساء الجمعة الفائت، تعرّض المحامون زاهر عازوري (عضو مجلس نقابة المحامين في بيروت)، زينب دحبول، زينب الحاج ورائد حمدان للضرب خلال تمثيل موكلهم في اجتماع منعقد لجمعية مالكي مبنى «إنماء تاور» في منطقة الرملة البيضاء. أمّا المعتدون، بحسب المحامين «الضحايا»، فهم عصابة مسلحة، استقدمها رئيس لجنة البناية،

رجل الأعمال، عصام الدامرجي.

تعليم

مباراة «الثانوي»:

المشكلة في الأسئلة أم في الممتحنين؟

رامح حمية

في كل مرة خرج فيها المرشحون من مسابقة من مسابقات المباراة المفتوحة التي ينظمها مجلس الخدمة المدنية، منذ 25 تموز الماضي، لتعيين أساتذة في ملاك التعليم الثانوي الرسمي، كانوا يصفونها بالتحيزية والفاضية. المعارضون، وهم أكثر، يرون أنّ ما أعلنه مجلس الخدمة عن أن المسابقات ستكون من منهاج التعليم الثانوي ولكن بمستوى جامعي، كان مخادعاً لجميع المتقدمين، إذ «إنّ 60% من أسئلة المسابقات، على الأقل، هي من المقررات الجامعية، فيما يعاجل الوقت الممتحنين قبل إنجاز ما يسمونها معضلات المسابقات وفك طلاسمها». يقولون إنّ «المسابقات التي شهدناها حتى الآن، ولا سيما في المواد العلمية تحديداً لم تكن سوى جولات إخضاع، يخرج بعدها المرشحون يائسين ومحيطين، باعتبار أن «الطفل» لا يستطيع أن ينجح أكثر من 30% من المسابقة». يسأل أحدهم: «ماذا تقيس مثل هذه المسابقات؟ اليس الأجدى بهذه المباراة أن تركز على الأساليب التعليمية

والمهارات إضافة إلى أساسيات مادة الاختصاص؟». أما من تسنى له الاطلاع على كتب الإجازة الجامعية، فيتحدث عن مشكلة في الوقت لا في الأسئلة، ففي مسابقة العلوم الطبيعية مثلاً، يحتاج كل سؤال، بحسب إحدى الممتحنات، إلى ما يقارب دقيقة ونصف دقيقة، لذا فهي تسأل ما إذا كانت 4 ساعات كافية لقراءة 140 سؤالاً وتحليل الإجابة عنها وكتابتها بصيغة مختصرة ومكثفة؟ هل كان هدف اللجنة الفاحصة، معدة الأسئلة، تعجيز المرشحين ودفعهم للانسحاب وخصوصاً أنهم لم يضعوا علامة إلى جانب كل سؤال، ما يسمح للمرشح بأن يختار بين الأسئلة لتجميع العلامات؟ مصادر إدارة المباراة في مجلس الخدمة المدنية تقول إنّنا «قصداً ألا تكون الأسئلة كلاسيكية وهي أقرب إلى أسئلة الخيارات المتعددة (multiple choices) لتكون موضوعية أكثر وتقود إلى سهولة التصحيح. تستغرب الحدوث عن مسابقات تعجيزية في وقت نريد فيه المحافظة على مستوى أستاذ التعليم الثانوي، مشيرة إلى أنّ الأسئلة اختبرت جميعها من المناهج. تساءلت المصادر

ما إذا كان الهدف من التشويش على المباراة هو أن يفرطوا كما فعلوا مع الامتحانات الرسمية في السنوات الأخيرة بحيث لامست نسب النجاح 90%.

ويشرح أعضاء في اللجان الفاحصة أن اللجان تكون عادة مؤلفة من أساتذة جامعيين من أعمار تراوح بين 30 سنة و60 سنة وتراعي في وضع الأسئلة المزج بين المستويات المختلفة للممتحنين والتطورات التي طرأت على المناهج خلال السنوات العشرين الماضية، ومحاولة الوصول إلى مقاربة عادلة بين المرشحين وإن كان ذلك لا يتحقق بسهولة. ويلفتون إلى أن المجلس يضع بين أيدي الممتحنين شروطاً تفصيلية للمباراة تفرض تحديداً على الذين مضت سنوات على تخرجهم العودة إلى الجامعة ومواكبة التطورات الحاصلة لا الاكتفاء بالمعلومات التي يدرسونها. وتؤكد اللجان أن المباراة تنظم لاختيار الأفضل وتفرض نجاح عدد محدد. ويستغربون كيف أن الصرخة تأتي ممن يخضعون لدورات تقوية تنظمها كل الأحزاب تسبق المباراة إذا أتت الأسئلة من خارج هذه الدورات.

الاحتكار



الرسم الجمركي ليس المظلة الوحيدة لهذه الحماية. ففي عام 1993 أخضعت الحكومة استيراد الاسمنت إلى إجازة استيراد مسيقة من وزارة الصناعة. وهذه الأخيرة لا تستخدم هذه الورقة إلا في سياق الضغط على المصانع الثلاثة لخفض اسعارها بعد رصد ارتفاعات كبيرة أو غير مبررة، لكن مجرد وضع الأمر بهذا الشكل، يمنح المحتكرين فرصاً لا تعد ولا تحصى، فمذ سنوات عمدوا إلى زيادة سعر الطن إلى أكثر من 140 دولاراً لأشهر عديدة قبل أن تتمكن وزارة الصناعة من فرض خفض السعر عليهم بعد مفاوضات طويلة وشاقة. واليوم تمكنت وزارة الصناعة من خفض السعر إلى 100 دولار للطن الواحد (تسليم التجار).

المصانع الثلاثة تقول ان خفض السعر استناداً إلى انخفاض أسعار النفط لا ينسحب عليها لأن اثنين بينها تشغل مصانعها على الفحم الحجري الذي لم تنخفض أسعاره إلا بنسبة 5% وتراجع الطلب بيزر زيادة السعر أو إبقاءه على مستوياته المرتفعة لأنه يمنعها من صرف العمال في الواقع، فإن هذه الحميات كلها، وفرت لمصانع الاسمنت في لبنان حرية تامة في بيع منتجاتها في السوق المحلية. تدخل الدولة في التسعير لا يعفي المستهلك من دفع الثمن غير المنظور سواء في سعر الشقة الممولة من راتبه الشهري، أو في سعر التعهدات العامة التي تدرّجها الدولة وتمولها من الخزينة العامة.